

ارتفاع نسب الفقر والبطالة والغلاء أخطار تهدد الأمن الاجتماعي جزء من الإستقرار العام

ساهمت العولمة وما رافقها من ثورة علمية في التعمق في كل اختصاص علمي تقليدي، واستحداث الكثير من الفروع التي تنضوي تحت سقفه، ليصبح كل منها مثابة اختصاص مستقل. هذا الواقع ينطبق على علم الامن الذي كان مقتصرًا على الامن العسكري، فبات يضم انواعا اخرى كالامن القومي، السياسي، الاقتصادي، السيبراني، وكذلك الاجتماعي

لكل نوع من الانواع الحديثة للامن جهة او جهات معينة، يقوم قانون بحمايته ضمن الدولة. فالامن العسكري والامن من مسؤولية المؤسسات الامنية بشكل اساسي. اما الامن الاجتماعي، كمكافحة الفقر، البطالة، وسواها من الازواج الاجتماعية الصعبة، فيدخل قانونا، في كل الدول تقريبا، ضمن مسؤولية السلطات الدستورية العليا، كما سنبين لاحقا.

اضافة الى شعوره بحد مقبول من المساواة والعدالة في المجتمع".

اسسه

يستدل بوضوح من هذا التعريف، ان حماية المجتمع من آفات الفقر والعوز، البطالة، الشعور بالظلم والمساواة، الشعور بالخوف، فقدان القدرة على التعلم وعلى الطباة وما يشبهها من اوضاع اجتماعية هي الاسس التي يقوم عليها الامن الاجتماعي. بمعنى آخر، كلما تفتشت مثل تلك الحالات والازواج في مجتمع ما يصبح آمنه الاجتماعي في خطر. فما هي اشكال مثل ذلك الخطر وانواعه او تلك المخاطر؟

المخاطر

يجمع علماء الامن والاجتماع والنفوس والسياسة على ان الخلل او التدهور في الامن الاجتماعي قد تنتج منه ثلاثة انواع من المخاطر:

- نمو الجرائم الفردية وتكاثرها، لاسيما وبشكل خاص السرقة، القتل او الاعتداء بمختلف اشكاليه بهدف السرقة بشكل اساسي، الاحتيال، الجرائم الارهابية، الاعتداء على كل شخص او شيء يرمز الى السلطة الحاكمة. وكذلك تعاطي المخدرات وغيرها من الآفات، كنوع من الهروب النفسي من الواقع الصعب الذي يعيشه الفرد.

- نمو وتعدد التطرف والفكر الارهابي. فكما تشير كل الاحصاءات الامنية والاجتماعية ان معظم الاشخاص الذين ينتمون الى الشبكات الارهابية هم من ابناء المجتمعات التي تتميز بالفقر، الجهل، البطالة، الخ. استطرادا، تؤكد الاحصاءات ايضا، ان معظم الشبكات الارهابية المنظمة تركز بشكل اساسي على مثل تلك المجتمعات في عملية تجنيد الافراد، كونها تشكل ارضا خصبة وسهلة وسريعة للتجنيد.



الفقر والجهل والبطالة ارض خصبة للتطرف و نمو الارهاب.

- تعنى بأي من ملفات الامن الاجتماعي التي تدخل ضمن صلاحياتها، كوزارات الاقتصاد، العمل، الشؤون الاجتماعية، وما الى هنالك، تكون ايضا بحسب الدستور والقوانين مسؤولة بشكل مباشر من الناحية القانونية.

وطنيا

ان الانتماء الوطني وحب الوطن الذي يشكل ارض الاجداد ومستقبل الاولاد، يدفعان كل مواطن الى محاولة مساعدة وطنه تلقائيا في اي حرب عسكرية يتعرض اليها، او في اي ازمة اقتصادية او اجتماعية او صحية يعاني منها. هذا يعني انه تحت سقف الانتماء الوطني، وبغض النظر عن القانون، مسؤولية حماية الامن الاجتماعي، كمساعدة الفقراء وسواها من الازواج التي سبق واستعرضناها، تعد اجتماعيا ووطنيا مثابة مسؤولية وطنية جماعية تقع على عاتق كل الافراد والقوى الاجتماعية ضمن الوطن، كل بحسب امكانياته وقدراته. واذ كانت نتائج الجهد الفردي محدودة، فان جهود القوى الاجتماعية المنظمة، كالتجمعات الاقتصادية بمختلف انواعها التجارية او المصرفية او الصناعية او الزراعية وسواها، جمعيات المجتمع المدني، المدارس والجامعات، مبادرات من المؤسسات الرسمية المدنية او العسكرية والامنية، كل منها بحسب قدراته، من شأنه ان يحدث فرقا مهما في المجتمع. هذا ما قامت وتقوم به المديرية العامة للامن العام منذ مدة، على صعد انسانية ورسمية عدة وفي مجالات متنوعة.

عموم الناس على اختلاف اعمارهم، لاسيما بشكل خاص وبنسبة اكبر لدى المراهقين الذين لا يملكون قدرة عقلية وخبرة كافية لتحليل الامور بشكل منطقي، وبكل خلفياتها السياسية او الاقتصادية التي قد يكون بعضها خبيثا. هذا الامر قد يدفعهم الى التعبير عن النفور والحقد الذي اختزنوه بطرق عدائية تصل حد الاجرام. استطرادا، قد يجعلهم ذلك مستعدين ضمنا للتجاوب مع اي حالة عامة تتصف بالعداء تجاه اي جهة تم تحريضهم ضدها.

تحذير ومبادرات

منذ ثلاث سنوات والمديرية العامة للامن العام تدق ناقوس الخطر، في العلن والاعلام، حول مخاطر تفشي آفة الفساد الذي يكاد يصبح بانعكاساته على الدولة، موازيا او متفوقا على خطر الارهابيين الاسرائيلي والتكفيري معا، كونه قد يؤدي الى انهيار اقتصادي واجتماعي. كما انها تحذر ايضا منذ ما يقارب سنة ونصف سنة، من ان الامن الاجتماعي في خطر كبير ويجب ان يتحمل كل مسؤول مسؤولياته لأن الامر لا يحتمل اي تأجيل. على الرغم من كل ذلك، اصبحنا اليوم امام واقع يعرفه الجميع. في موازاة كل ذلك، قامت وتقوم المديرية العامة للامن العام منذ ما يقارب السنة بالعديد من المبادرات الاجتماعية التي تهدف الى تعزيز الامن الاجتماعي بمختلف وجوهه، كقيامها بتوزيع الاف الحصص الغذائية على عائلات فقيرة في مختلف المحافظات. كذلك قامت بتوزيع ادوات طبية للوقاية من جائحة كورونا، بالتعاون مع منظمات وجمعيات مجتمع مدني دولية ومحلية، واستحدثت منذ اشهر عدة غرفة عمليات لمكافحة عمليات المضاربة على الليرة في مقابل الدولار. كما قامت، وتقوم بشكل متكرر، بمواكبة عملية تعقيم مخيمات الوافدين السوريين المنشرة في كل المحافظات، حماية لهم ولسكان المناطق المحيطة، اضافة الى الاشراف على مراقبة عملية توزيع وتسليم اصحاب الصهاريج مادة المازوت من منشآت النفط. كل ذلك بهدف محاولة الحد، على قدر امكانياتها المادية وصلاحياتها القانونية، من مختلف المخاطر الاجتماعية التي تهدد الامن الاجتماعي، وتستدعي اجراءات عاجلة على اعلى المستويات منعا من الوصول الى واقع اصعب.

الفكر الجرمي كل الجهات الاجتماعية التي لها تأثير، مباشر او غير مباشر على فكر الانسان، تعد معنية بتأدية دور ايجابي يساهم في الوقاية من وصوله الى حالة الاقدام على ارتكاب افعال جرمية. من ابرز تلك الجهات واهمها، نذكر على سبيل المثال:

- اولاً: الاسرة، التي تعتبر الخلية الانسانية الاولى التي يتربى في كنفها الفرد ويكتسب منها عاداتها وتقاليدها وثقافتها، والتي تشكل الاساس الاول لبناء شخصيته. فالعائلة السليمة والمتماسكة، والتي تسهر على حماية ابنائها من رفاق السوء او من اضرار ومخاطر مختلف انواع وسائل التواصل الاجتماعي الافتراضي، تربي اجيالا قوية، بعيدا من الجريمة. اما العائلة المفككة او المهملة، فتكون مثابة ارض خصبة، كما تؤكد الاحصاءات الاجتماعية والنفسية والامنية، لانحراف ابنائها نحو الاجرام.

ثانياً: المدرسة والجامعة، اذ انه بقدر ما تساهم كل منها في تثقيف التلميذ او الطالب وتوعيته، وكذلك في العمل على بناء شخصيته بشكل سليم ومتوازن، بقدر ما تحصنه فكريا ونفسيا واخلاقيا ضد احتمال لجوئه الى العنف والاجرام في اي ظرف كان.

ثالثاً: وسائل الاعلام، بما ان دورها اصبح كبيرا جدا في عصرنا الحالي، بخاصة خلال فترة تفشي جائحة كورونا حيث يمضي اكثر الاولاد والشباب معظم اوقاتهم في متابعة مختلف انواع وسائل الاعلام. قيام بعض وسائل الاعلام ببث برامج مليئة بالتحريض السياسي والطائفي والمذهبي، يؤدي حتما الى حالة احتقان وتشنج وكره وحقد لدى